



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة التقنية الوسطى  
المعهد التقني كوت  
قسم تقنيات المحاسبة  
الدراسة المسائية

### بحث بعنوان

## امكانية تطوير النظام المحاسبي الموحد المطبق في المصارف العراقية في ضوء معايير المحاسبة الدولية

### بحث مقدم

إلى الجامعة التقنية الوسطى / المعهد التقني كوت (قسم تقنيات المحاسبة) هو  
جزء من نيل شهادة диплом التقني في علوم المحاسبة

من قبل الطالب

مصطفى رياض خلف

بأشراف الاستاذ

م. محمد رسول مكي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

{ وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا }

صدق الله العلي العظيم

## الاهداء

وصلت رحلتي الجامعية إلى نهايتها بعد تعب ومشقة ..

وها أنا إذا أختم بحث تخرجي بكل همة ونشاط

وأؤمن لكل من كان له فضل في مسيرتي،

وساعدني ولو باليسير،

الأبين، والأهل، والأصدقاء، والأساتذة المُبجلين ..

أهديكم بحث تخرجي .....

## الشكر والامتنان

يسرقنا ويشرفنا في هذا العمل ان اتقدم بشكر الجليل للأستاذ المشرف

(م محمد رسول مكي) اعترافنا بجميله اوأ على قبوله الاشراف علينا في هذا البحث وعلى  
توجهاته ونحائمه كما نشكر لجنه المناقشة على تفضلها بالاطلاع على هذا العمل ومناقشته  
كما اتقدم بكل الشكر والفخر لرئاسة قسم وشكر وتقدير إلى كافة اساتذتنا الذين  
ثابروا وعملوا من اجل الحرر على دراستنا ومصونا على شهادة الدبلوم

الباحث

### **المستخلاص**

تعد المصارف عماد الاقتصاد الوطني ولا تتقى الدول إلا بواسطتها، وذلك بما توفره هذه المصارف من إمكانية لخبط مسقبل الأجيال وربط حاجات البلاد الاقتصادية بخطط التنمية التي لامناص للمصارف إلا أن تؤدي فيها الدور الأبرز، ونظراً للقصور الذي يعنيه النظام المحاسبي الموحد المطبق في المصارف العراقية في القياس والإفصاح المحاسبي، وما تفرضه الحاجة من معالجات محاسبية ترقى ومتطلبات معايير المحاسبة الدولية ذات العلاقة، فإن البحث يهدف إلى زيادة فاعلية النظام المحاسبي الموحد المطبق في المصارف العراقية من خلال معايير المحاسبة الدولية ذات العلاقة، وبما يجعل من هذا النظام أكثر قدرة على توفير المعلومات المحاسبية الملائمة ذات ثقة عند مستخدميها، وعليه فإن هذا البحث يسجل في طبعة الدراسات المحاسبية الذي يهتم بتطوير النظام المحاسبي الموحد المطبق في المصارف العراقية في ضوء معايير المحاسبة الدولية IASs.

الصفحة	قائمة المحتويات
أ	الاية
ب	الاهداء
ج	الشكر والتقدير
هـ	المستخلص
١	المقدمة
٢	اهمية البحث هدف البحث فرضية البحث
٣	المبحث الاول : واقع النظام المحاسبي
٥	المبحث الثاني : معايير المحاسبة الدولية ذات النشاط المصرفي
١٥	المبحث الثالث: مجالات تطوير القياس للنظام المحاسبي الموحد المطبق في المصارف العراقية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية .
٢٧	الاستنتاجات
٣٠	التوصيات
٣١	المراجع

## المقدمة

يتفق الباحثون والتنظيمات المهتمة بالنشاط المصرفي على أن القطاع المصرفي يعد قطاعاً مهماً ومؤثراً في النشاط الاقتصادي سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي، إذ توصف المصارف في أبسط صورها بأنها المكان الذي تلتقي فيه الأموال والطلب عليها. ومن منطلق الخصوصية التي تتميز بها المصارف مقارنة مع غيرها من الوحدات الاقتصادية، فقد تطلب أنظمة محاسبية خاصة تتلاءم مع طبيعة نشاطها، وهذا ما كان عليه في العراق من استثناء المصارف من تطبيق النظام المحاسبي الموحد إلى أن تم إصدار النظام المحاسبي الموحد الخاص بالمؤسسات المالية والذي بدأ تطبيقه في ١٩٨٨/١/١، ومن خلال نظرة تحليلية مقارنة بين النظام المحاسبي الموحد المطبق في المصارف العراقية وبين النشاط المصرفي المت pari في العراق الذي بدأ يدخل المنظومة الاقتصادية العالمية يتبيّن لنا الفجوة الواضحة بينهما والتي تزداد سعتها يوماً بعد يوم، فمن المعروف أن نظم المحاسبة المصرفية تتأثر بشكل كبير بطبعية النظام السياسي والاقتصادي السائد في البلد الذي يعمل في ظله. هذا وسوف نحاول في هذه الدراسة أن نأخذ من معايير المحاسبة الدولية معايير تساعد على تطوير النظام المحاسبي الموحد المطبق في المصارف العراقية بالشكل الذي يجعل من هذا النظام أكثر قدرة على توفير المعلومات المحاسبية الملائمة وذات الموثوقية لمستخدميها، فقد أصبحت معايير المحاسبة الدولية IASs في الوقت الحاضر والتي هي من نتاج جهود لجنة مهنية دولية ممثلة بلجنة معايير المحاسبة الدولية IASc الأكثر قبولًا من قبل معظم الهيئات والتنظيمات المهنية في الدول المتقدمة ودول العالم الثالث على حد سواء. إذ يمكن القول إنها أصبحت مرجعًا أساسياً للممارسات المحاسبية على المستوى المحلي والدولي. وعليه سوف تتضمن هذه الدراسة الإشارة إلى واقع النظام المحاسبي الموحد المصرفي في العراق، ومن ثم استعراض معايير المحاسبة الدولية ذات العلاقة بالنشاط المصرفي، وفي ضوء ما تقدم سوف نستعرض مجالات تطوير النظام المحاسبي الموحد المطبق في المصارف العراقية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية.

## **منهجية البحث مشكلة البحث**

تتمثل مشكلة البحث في القصور الذي يعانيه النظام المحاسبي الموحد المطبق حالياً في المصارف العراقية في القياس والإفصاح المحاسبي والذي يحتاج إلى معالجات محاسبية ترقى ومتطلبات معايير المحاسبة الدولية ذات العلاقة.

### **هدف البحث**

في ضوء مشكلة البحث فإن البحث يهدف إلى زيادة فاعلية النظام المحاسبي الموحد المطبق في المصارف العراقية من خلال محاولة استخدام معايير المحاسبة الدولية ذات العلاقة، وبما يجعل من هذا النظام أكثر قدرة على توفير المعلومات المحاسبية الملائمة وذات موثوقية لمستخدميها.

### **أهمية البحث**

تبعد أهمية هذا البحث من الحاجة الملحة لتطوير النظام المحاسبي الموحد المطبق في المصارف العراقية لكي يكون في مستوى التحديات المحاسبية المعاصرة للنظم المحاسبية المصرفية. وعليه فإن هذا البحث يسجل في طبعة الدراسات المحاسبية التي تهتم بتطوير النظام المحاسبي الموحد المطبق في المصارف العراقية في ضوء معايير المحاسبة الدولية IASS.

### **فرضية البحث**

إن محاولة تبني معايير المحاسبة الدولية ذات العلاقة بالقياس والإفصاح المحاسبي للنشاط المصرفي وفي إطار النظام المحاسبي الموحد المطبق في المصارف العراقية سوف يكون له الأثر الواضح في زيادة فاعلية هذا النظام، وبما يجعل من هذا النظام في مستوى النظم المحاسبية المصرفية المعاصرة.

### **خططة البحث**

وصولاً لتحقيق هدف البحث وأهميته وفرضيته فقد تم تقسيمه على الفقرات الآتية:

- أولاً: واقع النظام المحاسبي الموحد المصرفي في العراق.
- ثانياً: معايير المحاسبة الدولية ذات العلاقة بالنشاط المصرفي.
- ثالثاً: مجالات تطوير النظام المحاسبي الموحد المطبق في المصارف العراقية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية.

## المبحث الأول:- واقع النظام المحاسبي الموحد المصرفي في العراق

- ١- التنظيم المحاسبي في المصادر العرقية تعتمد المصادر عادةً أنظمة محاسبية ذات طبيعة خاصة تتفق مع طبيعة الأعمال التي تمارسها، ولهذا اتخذت المصادر العرقية نظاماً محاسبياً موحداً خاصاً بها بدأ من ١٩٨٨/١/١ والذي وضع من قبل لجنة مشكلة في وزارة المالية بهدف تسهيل الإجراءات المحاسبية في المصادر، وبالشكل الذي يمكن توفير المعلومات الضرورية والملائمة لوظائف التخطيط والرقابة واتخاذ القرار. ومن السمات الأساسية التي يتتصف بها النظام المحاسبي الموحد للمصادر العرقية ما ياتي. (البديري، ٢٠٠٣، ٣٤)
١. الوضوح في المصطلحات الرئيسية للنظام بشكل يقلل من الجدل والاجتهادات الشخصية عند التطبيق.
  ٢. وحدة النظام وشموليته، إذ يشمل النظام كافة القطاعات التي تتعامل معها المصادر.
  ٣. البساطة والمرونة في التطبيق.
  ٤. اعتماد الترميم العشري والتبويب المتسلسل المنطقي لحسابات الدليل بهدف وضع الحسابات على الحاسوب الإلكتروني بشكل يؤدي إلى تصنيف وتجميع البيانات تلقائياً، بما يخدم التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات.
- ٢- الركائز الأساسية للنظام المحاسبي الموحد المصرفي: إن النظام المحاسبي الموحد يوصفه أحد الأنظمة المحاسبية المستخدمة في المصادر لابد من أن يرتكز على مجموعة من الركائز الرئيسية والتي هي
١. المجموعة المستندية هي أولى العناصر للنظام المحاسبي الموحد للنشاط المصرفي، إذ تشمل النماذج والمستندات التي يتداولها المصرف في الأقسام والشعب لتنفيذ عملياتها، ومنها على سبيل المثال قسمات الإيداع وأوامر (الشيكات ووصولات) السحب والإشعارات المدينة والدائنة وغيرها.
  ٢. المجموعة الدفترية: يهدف النظام المحاسبي الموحد كونه نظاماً تسجيلاً وتحليلياً إلى تسجيل وتبويب وتحليل البيانات من واقع المستندات ونقلها إلى المجموعة الدفترية، وتحتختلف هذه السجلات من مصرف إلى آخر حسب نوع العمليات وحجمها.
  ٣. الدليل المحاسبي: يعد الدليل المحاسبي أحد الركائز الأساسية للنظام المحاسبي الموحد المصرفي وقد تم تقسيم الحسابات بالدليل على قسمين هما

- حسابات المركز المالي: تهدف إلى تصوير المركز المالي للمصرف في نهاية الفترة المالية، وهي تتقسم بدورها إلى الموجودات، والمطلوبات، وحقوق الملكية.
- حسابات النتيجة: وتهدف إلى تصوير نتيجة النشاط المصرفي عن الفترة المالية من ربح أو خسارة وهي تتقسم بدورها إلى مجموعتين رئيسيتين هما: المصروفات، والإيرادات.

وتم ترميز الحسابات بالدليل المحاسبي وفقاً لطريقة المجموعات المترابطة، واتخذت الأرقام من ١ - ٤ للتعبير عن الإجماليات المحاسبية بحيث يرمز رقم ١ إلى الموجودات، ورقم ٢ إلى حقوق الملكية والمطلوبات، ورقم ٣ للتکاليف والمصروفات، ورقم ٤ للإيرادات، ويتم تقسيم هذه الإجماليات بإضافة أرقام أخرى على يمين هذا الرقم، ويعبر مستوى رقمين عن (الحساب العام)، وثلاثة أرقام عن (الحساب المساعد)، وأربعة أرقام عن (الحساب الفرعى). والآتي الإطار العام للنظام المحاسبي الموحد للمصارف كما ورد في الدليل: (الجزراوى، ١٩٨٩، ٢٨٩)

حسابات النتيجة	حسابات المركز المالي
(٤) الإيرادات	(١) الموجودات
(٣) التكاليف والمصروفات	(٢) حقوق الملكية والمطلوبات
٤٣ إيراد النشاط الخدمي	٢١ رأس المال والاحتياطيات
٤٤ إيراد العمليات المصرية	٢٢ الخصصات
٤٥ إيراد العمليات التأمينية	٢٣ المخصص للعراق من حقوق
٤٦ إيراد الاستثمار	السحب الخاص
٤٨ الإيرادات التحويلية	٢٤ القروض المستلمة
٤٩ الإيرادات الأخرى	٢٥ حسابات جارية وودائع
	٢٦ الدائنون
	٢٧ حسابات عمليات الإصدار
	٢٨ حساب العمليات الجارية
	٢٩ الحسابات المتقابلة الدائنة
٣١ الرواتب والأجور	١١ الموجودات الثابتة
٣٢ المستلزمات السلعية	١٢ مشروعات تحت التنفيذ
٣٣ المستلزمات الخدمية	١٣ حقوق السحب الخاص
٣٤ مصروفات العملات	٤ حسابات الائتمان النقدي
المصرافية	١٥ الاستثمارات
٣٥ مصروفات العملات	١٦ المدينون
التأمينية	١٧ الذهب
٣٧ الانثار	١٨ النقد
٣٨ المصروفات التحويلية	١٩ الحسابات المقابلة
٣٩ المصروفات الأخرى	المدينة

هذا وقد اتسم الدليل المحاسبي بالمرونة في التطبيق، بهدف تمكين المصارف من التوسع في المستويات لتوفير ماتحتاجه من البيانات لخدمة إدارة المصرف.

٤. المعالجات القيدية: تعد المعالجات القيدية جزءاً مكملاً لشروط الدليل المحاسبي، إذ تمثل الجانب التطبيقي له، وتعتمد النظام المحاسبي الموحد على أساس الاستحقاق في إثبات قيود العمليات المالية التي تحدث في الوحدة الاقتصادية وخاصة في نهاية السنة المالية.

٥. قوائم العمل: هي تلك القوائم التي يستخدمها الموظفون في المصارف التجارية عند تطبيق أي نظام محاسبي كمسودات قبل القيام بإجراء قيود معقدة تستدعي عمليات حسابية كثيرة، أو قبل إعداد التقارير ومثالها:

## المبحث الثاني

- معايير المحاسبة الدولية ذات العلاقة بالنشاط المصرفي: تتناول في هذا المبحث المعيار المحاسبي الدولي "٣٠" والمعايير المحاسبية الدولية ذات العلاقة بالنشاط المصرفي:
- ١- المعيار المحاسبي الدولي "٣٠" الإفصاح في البيانات المالية للمصارف والمؤسسات المالية المماثلة يهدف هذا المعيار إلى تحديد السياسات المحاسبية ومتطلبات الإفصاح المناسبة للمصارف والمؤسسات المالية المماثلة، ويعد هذا المعيار مكملاً للمعايير الأخرى التي تطبق على البنوك إلا إذا نص صراحة على استثناء البنوك من تطبيق أحد المعايير، والفترات الآتية توضح أهم ما جاء من أساسيات في هذا المعيار:
    - مجالات تطبيق المعيار: (IFRSs, 2004, P1154)
  - ٢- يجب تطبيق هذا المعيار عند إعداد البيانات المالية للبنوك والمؤسسات المالية المماثلة.
  - ٣- لأغراض تطبيق هذا المعيار، يستخدم لفظ "بنك" ويعني كافة المؤسسات المالية التي يكون نشاطها الرئيس قبول الودائع والإقرارات بهدف الأدخار والاستثمار والتي هي في نطاق الأعمال البنكية أو الخاضعة للتشريعات المشابهة. ويعد هذا المعيار ملائماً للتطبيق على تلك الوحدات سواء تضمن اسمها لفظ البنك أم لا.
  - ٤- تمثل البنوك قطاعاً مهماً ومؤثراً في عالم الأعمال، الأفراد والمنظمات إذ تستفيد من خدمات البنوك جهات عديدة أهمها المودعون والمقرضون. وتؤدي البنوك دوراً مهماً في الحفاظ على الثقة بالنظام النقدي من خلال علاقتها الوثيقة بالسلطات النظامية والحكومات. ومن ثم فهنالك اهتمام عام بضمان سلامة وحسن أداء البنوك، ولا سيما ما يتعلق بملاءتها المالية ومدى توافق المسؤولية لديها ودرجة المخاطر النسبية المتعلقة بأنشطةها المختلفة ومتطلبات التشغيل ومن ثم المحاسبة والتقرير في البنوك تختلف عن غيرها من الوحدات التجارية. وهذا المعيار يعالج هذه

الاحتياجات الخاصة. كما يشجع عرض الملاحظات والإيضاحات المتعلقة ببعض الأمور، مثل إدارة السيولة والمخاطر والرقابة عليها بالبيانات المالية ينطبق هذا المعيار على البيانات المالية المستقلة، كما ينطبق على البيانات المالية الموحدة للبنك، في حالة وجود مجموعة تقوم بمزاولة الأعمال المصرفية، فإنه يجب تطبيق هذا المعيار على تلك الأعمال لغرض إعداد البيانات المالية الموحدة للمجموعة.

وأهم المجالات التي عالجها هذا المعيار:

#### • السياسات المحاسبية

٥. لتحقيق الالتزام بالمعايير المحاسبي الدولي "١" يجب عرض القوائم المالية ومن ثم مساعدة مستخدمي البيانات المالية على فهم الأسس التي استخدمت في إعداد القوائم المالية للبنك، فقد تكون هناك حاجة للافصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة في معالجة البنود التالية:

أ. تحقق الإيرادات الرئيسية.

ب. تقييم الاستثمارات والأوراق المالية لغرض الاتجار  
ت. التفرقة بين العمليات والأحداث التي ينتح عنها تحقق الموجودات والمطلوبات التي تظهر بقائمة المركز المالي والعمليات والأحداث الأخرى والتي لا يترتب عليها سوى مطلوبات احتمالية وتعهدات.

ث. أسس حساب المبالغ التي يتم تجنبها لمقابلة المخاطر العامة للبنك والمعالجة المحاسبية لتلك الأعباء.

ج. أسس حساب الخسائر المتعلقة بالقروض والسلفيات، وإدامة القروض والسلفيات غير القابلة للتحصيل.

#### • قائمة الدخل

٦. على البنك أن يعد قائمة دخل وأن يتم تبويب الإيرادات والمصروفات في مجموعات بحسب طبيعتها.

٧. الإفصاح بالقائمة عن مقدار كل بند من بنود الإيرادات والمصروفات الرئيسية.  
٨. فضلاً إلى ما تتطلبه المعايير المحاسبية الدولية الأخرى فإنه يجب الإفصاح كحد أدنى بقائمة الدخل أو في صورة ملاحظات إضافية عن بنود الإيرادات والمصروفات.

٩. تشمل البنود الرئيسة لإيرادات البنك من النشاط على الفوائد، رسوم الخدمات العمولات ونتائج الاتجار.

١٠. الإفصاح بشكل مستقل عن كل نوع من هذه الإيرادات، وذلك لمساعدة مستخدمي البيانات المالية في تقييم أداء البنك.

١١. تشمل البنود الرئيسية لمصروفات البنك الناتجة عن النشاط على الفوائد، العمولات، خسائر القروض والسلفيات، والأعباء المترتبة على تخفيض القيمة الدفترية للاستثمارات والمصروفات الإدارية العامة للبنك، وعليه يتم الإفصاح بشكل مستقل عن كل نوع من هذه المصروفات، وذلك لمساعدة مستخدمي البيانات المالية في تقييم أداء البنك.
١٢. يجب عدم إجراء مقاصلة بين بنود الإيرادات وبنود المصروفات، ويستثنى من ذلك:
- البنود المتعلقة بالتحوط من المخاطر.
  - البنود المتعلقة بالموجودات والمطلوبات التي يتم إجراء مقاصلة بينهما طبقاً للفقرة "٢٣" من المعيار وجود حق قانوني للمقاصلة.
١٣. يترتب على عمل مقاصلة بين بنود الإيرادات وبنود المصروفات (باستثناء ما يتعلق بالتحوط من المخاطر وما ينبع عن الموجودات والمطلوبات المقابلة كما جاء بالفقرة رقم ٢٣) عدم تمكن مستخدمي البيانات المالية من تقييم أداء الأنشطة المختلفة للبنك ومن تحديد العوائد الناتجة عن مجموعات معينة من الموجودات.
١٤. عند الإفصاح يتم إظهار صافي المكاسب أو الخسائر لما يأتي:
- بيع الأوراق المالية لغرض الاتجار وكذلك التغيرات في قيمتها الدفترية.
  - بيع الاستثمارات في أوراق مالية.
  - التعامل في العملات الأجنبية.
١٥. يتم الإفصاح عن إيرادات الفوائد ومصروفات الفوائد بشكل مستقل، وذلك للمساعدة على فهم مكونات صافي الفوائد ومبنيات التغيير فيها.
١٦. يتوقف مقدار صافي الفوائد على كل من معدلات الفوائد ومتى تم الاقتراض والإقراض، ومن المرغوب فيه أن تقوم الإدارة بعمل إيضاحات عن متوسط أسعار الفوائد، متوسط قيم الموجودات التي تكسب فوائد، ومتوسط المطلوبات المحتملة بالفوائد خلال الفترة، تقوم الحكومات في بعض البلدان بمساعدة البنوك عن طريق تقديم إيداعات وتسهيلات ائتمانية بمعدلات فوائد تقل كثيراً عن معدلات الفائدة السائدة بالسوق. في هذه الحالات، تقوم الإدارة عادة بتقديم إيضاحات عن حجم تلك الإيداعات والتسهيلات ومدى تأثيرها في صافي الربح. (IFRSs, 2004, 1157)
- الميزانية
١٧. يجب على البنك إعداد قائمة المركز المالي، وأن يتم تبويب الموجودات والمطلوبات بها حسب طبيعتها كما يجب ترتيبها بالقائمة حسب سيولتها.

١٨. فضلاً عن ما تتطلبه المعايير المحاسبة الدولية الأخرى، يجب الإفصاح بقائمة المركز المالي أو بالإيضاحات المرفقة بالبيانات المالية عن الموجودات والمطلوبات الآتية، ولكن لا تقتصر عليها بالضرورة: (ميرزا وآخرون، ٢٠٠٦، ١٧٨)
- **الموجودات**
    - أ. النقد والأرصدة لدى البنك المركزي.
    - ب. أدوات الخزانة والسنادات الأخرى القابلة لإعادة الخصم لدى البنك المركزي.
    - ت. الأوراق المالية الحكومية وغير الحكومية والتي يتم الاحتفاظ بها لأغراض الاتجار.
    - ث. الموجودات المودعة لدى البنوك الأخرى والقروض والسلف المقدمة لها.
    - ج. الاستثمارات في الأوراق المالية والسوق المالية.
    - ح. القروض والسلفيات المنوحة للزبائن.
  - **المطلوبات**
    - أ. ودائع من البنوك الأخرى.
    - ب. ودائع أخرى من سوق المال.
    - ت. المبالغ مستحقة الدفع للمودعين الآخرين.
    - ث. شهادات الإيداع.
    - ج. السنادات والالتزامات الأخرى المثبتة بالأوراق.
    - ح. الأموال المقترضة الأخرى.
١٩. يستفاد من الفصل بين الأرصدة مع البنوك الأخرى والأرصدة الناتجة عن التعامل مع القطاعات الأخرى في السوق النقدية وكذلك أرصدة باقي المودعين في تقديم معلومات ملائمة توضح علاقة البنك ومدى اعتماده على البنوك الأخرى والسوق النقدية. ولذا يفصح البنك عما يأتي: (IFRSs, 2004, 1157-1158)
- أ. الأرصدة لدى البنك المركزي والبنوك الأخرى.
  - ب. الأموال المودعة أو الموظفة بالأسواق المالية.
  - ت. ودائع من البنوك الأخرى والأسواق المالية.
  - ج. الودائع الأخرى.
- وأيضاً عدم عمل مقاصة بين مبلغ أي بند من بنود الموجودات والمطلوبات الظاهرة بالميزانية بالخصم من أي بند من بنود الموجودات والمطلوبات، إلا إذا كان هناك حق قانوني يبرر ذلك وأن تكون نتيجة المقاصة معبرة عن التوقعات المتعلقة بتحقق أو تسوية البند من الموجودات والمطلوبات.
٢٠. يجب على البنك أن يفصح عن القيمة العادلة لجميع المجموعات الأربع الآتية:
- **القروض والذمم المدينية الناشئة عن أعماله المعتمدة.**

- الاستثمارات المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق.
- الموجودات المالية المحتفظ بها لأغراض المتاجرة.
- الموجودات المالية المحتفظ بها لأغراض البيع.

وكذلك الإفصاح عن: المطلوبات الاحتمالية والتعهدات والبنود خارج الميزانية، تواريخ استحقاق الموجودات والمطلوبات، تركيز الموجودات والمطلوبات والبنود خارج الميزانية، المخاطر المصرفية العامة، الموجودات المقدمة بوصفها ضماناً، المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة (IFRSs, 2004, 1159).

**٢ - ٢ - المعيار المحاسبي الدولي "٧" بيان التدفق النقدي:** يهدف هذا المعيار إلى إلزام الوحدات الاقتصادية تقديم معلومات عن التغيرات الفعلية في النقدية وما يعادلها وذلك بإعداد قائمة للتدفقات النقدية، ويجب على المنشأة إعداد وعرض هذه القائمة بوصفها جزءاً أساسياً من قوائمها المالية لكل فترة من الفترات التي تقوم المنشأة بإعداد بيانات مالية عنها، ويمكن تقسيم الأحداث المالية التي تهتم بها قائمة التدفقات النقدية من حيث الأهداف إلى ما يأتي:

- أ. أحداث تمويلية (Cash Flow From Financing Activities)
- ب. أحداث رأسمالية (Cash Flow From Investing Activities)
- ت. أحداث تشغيلية (Cash Flow From Operation Activities)

وهذه الأحداث تربطها علاقة على مستوى المنشأة (جريدة، طرس، ٢٠٠٢، ١٧٤)، ويمكن للمنشأة التقرير عن التدفقات من الأنشطة التشغيلية باستخدام أي من الطريقتين المباشرة، وغير المباشرة علماً أن الطريقة المباشرة هي المفضلة التي يتم بموجبها الإفصاح عن المبالغ الإجمالية المحصلة والمدفوعة للبنود الأساسية. هذا ويتبع هذا المعيار للمؤسسات المالية التقرير عن التدفقات النقدية الناشئة من بعض الأنشطة والشروط المتعلقة بها والتي بموجبها تقبل التقارير وهي: (حمد، ٢٠٠٤، ١٧١-١٧٢).

١. المقوضات النقدية الناتجة عن التعامل مع الزبائن وعكس التدفقات النقدية أنشطة الزبون وليس أنشطة البنك مثل ذلك "قبول وسداد الودائع تحت الطلب الخاصة بالبنك".

٢. المقوضات والمدفوعات النقدية لقبول وإعادة سداد الودائع ذات تاريخ استحقاق ثابت.
  ٣. المقاصلة بين الإيداعات والمسحوبات منها الناتجة من التعامل مع المؤسسات المالية الأخرى.
  ٤. السلفيات والقروض النقدية لزبائن البنك وإعادة سدادها.
- ويقدم هذا المعيار الإرشادات فيما إذا كان يجب إدخال السحب على المكتوف المصرفي بوصفه مكوناً نقدياً أو يجب عده في التقارير على أنه افتراضات.

**٢ - ٣ - المعيار المحاسبي الدولي رقم "٤" الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة:** الهدف من هذا المعيار هو للتأكد من أن القوائم المالية للوحدة الاقتصادية تحتوي على الإفصاحات الضرورية لجلب الاهتمام إلى احتمال أن المركز المالي والربح أو الخسارة للوحدة الاقتصادية قد تأثر بوجود علاقة مع الأطراف ذات العلاقة (IFRSs, 2004, 1066)

وتعد الأطراف ذات العلاقة إذا كان أحدها قادر على التحكم بالطرف الآخر أو ممارسة تأثير مهم عليه في اتخاذ قرارات مالية أو تشغيلية. ومعاملة طرف ذي العلاقة تتمثل بتحويل مصادر أو التزامات بين أطراف ذات علاقة بغض النظر عن كونها مسيرة أو غير مسيرة ، ويجب على المنشأة الإفصاح عن العلاقات بين الأطراف ذات العلاقة عند وجود التحكم بغض النظر بما إذا كان هناك عمليات بين هذه الأطراف أم لم يكن . وإذا كان هناك عمليات بين الأطراف ذات العلاقة فان على المنشأة معدة التقرير الإفصاح عن طبيعة علاقات الأطراف ذات العلاقة وكذلك أنواع العمليات وعناصر العمليات الضرورية لفهم القوائم المالية.

**٢ - ٤ - المعيار المحاسبي الدولي "١٠" الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية:** إن الهدف من هذا المعيار هو وصف: (IFRSs, 2004, 691)

١. متى يجب على الوحدة الاقتصادية تعديل قوائمها المالية للأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية.

٢. الإفصاحات التي يجب على الوحدة الاقتصادية إعطاءها عن تاريخ المصادقة على قوائمها المالية المصدرة وعن الأحداث بعد تاريخ الميزانية العمومية .  
ويتطلب المعيار أيضاً أنه على أية وحدة اقتصادية عدم إعداد قوائمها المالية على أساس الاستمرارية إذ دلت الأحداث بعد تاريخ الميزانية العمومية على أن فرضية الاستمرارية غير ملائمة . ويمكن تقسيم الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية على فئتين من الأحداث :

- أحداث لاحقة توفر إثباتات إضافية حول أمور كانت قائمة بتاريخ الميزانية العمومية، وهذا ما يوجب تعديل الموجدات والمطلوبات.
- أحداث لاحقة نشأت بعد تاريخ الميزانية العمومية، الأمر الذي لا يوجب التعديل وإنما إفصاح عن ذلك فقط.

**٢ - ٥ - المعيار المحاسبي الدولي "٤" تقديم التقارير حول القطاعات:** يهدف هذا المعيار إلى وضع "مبادئ" لتقديم التقارير حول المعلومات المالية حسب القطاع- معلومات حول أنواع المنتجات والخدمات التي تنتجها المنشأة ومختلف المناطق الجغرافية التي تعمل بها - لمساعدة مستخدمي القوائم المالية بما يأتي: (IFRSs, 2004, 787)

أ. فهم أفضل للأداء السابق للوحدة الاقتصادية.

بـ. تقييم أفضل لمخاطر وعوائد الوحدة.

جـ. تكوين أحكام مدعاة بشكل أفضل بالمعلومات حول الوحدة ككل.

ويطبق هذا المعيار في المجموعات الكاملة للقوائم المالية المنشورة التي تمثل بمعايير المحاسبة الدولية، وتشمل المجموعة الكاملة للقوائم المالية ميزانية عمومية وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية وقائمة تظهر التغيرات في حقوق المساهمين والإيرادات، كما هي واردـة في معيار المحاسبة الدولية رقم "١" عرض القوائم المالية.

٦- المعيار المحاسبي الدولي رقم "٣٤" التقارير المالية المرحلية: يهدف هذا المعيار إلى تقديم معلومات ملائمة ومفيدة لاتخاذ القرارات الاقتصادية (مثلاً هو الحال بالطبع في المعلومات المالية السنوية)، فضلاً عن ذلك يتوقع أن تقدم التقارير المالية المرحلية معلومات نوعية عن المركز المالي والأداء والتغير في المركز المالي للمنشأة، ويكون بصفة عامة هو اعتناق عرض أو إفصاح، إما بتقديم قوائم مالية متكاملة أو معلومات موجزة، هذا ويوضح المعيار ثلاثة جوانب مهمة للتقارير المالية المرحلية وهي:

أـ. التوسيع بالتقارير المالية المرحلية لا يقصد به بأي حال من الأحوال عدم تشجيع المنشأة على تقديم مجموعة كاملة من القوائم المالية المرحلية وفقاً لما ورد في المعيار المحاسبي الدولي رقم "١" عرض القوائم المالية.

بـ. في حالة القوائم المالية المرحلية الملخصة، فإنه إذا اختارت منشأة ما إضافة بنود أو إيضاحات إضافية إلى القوائم المالية المرحلية الملخصة فوق الحد الأدنى المبين في هذا المعيار، فإن المعيار لم يمنع ولم يثبت إضافة هذه المعلومات الإضافية إلى الحد الأدنى الأساسي المطلوب.

جـ. إن الاعتراف ومبادئ القياس في هذا المعيار ينطبق على المجموعة الكاملة للقوائم المالية المرحلية، كما ينطبق على القوائم المالية المرحلية الملخصة، ويلزم المعيار بإظهار مكونات القوائم المالية التالية عندما تختار المنشأة الشكل المختصر:

- الميزانية العمومية المختصرة (الملخصة).
- قائمة دخل مختصر.
- تحليلات حقوق الملكية المختصرة.
- قائمة تدفقات نقدية مختصرة.
- إيضاحات تفسيرية مختارة.

٧- المعيار المحاسبي الدولي رقم "٨" صافي الربح أو الخسارة للفترة، الأخطاء الجوهرية، والتغييرات في السياسات المحاسبية: يهدف هذا المعيار إلى وصف عمليات التبويب والإفصاح والمعالجة المحاسبية لبنود محددة في قائمة الدخل من أجل أن تقوم كافة المنشآت بإعداد وعرض قائمة الدخل على أساس ثابت، ويعزز

هذا القابلية للمقارنة مع القوائم المالية للمنشآت لفترات سابقة ومع القوائم المالية للمنشآت الأخرى، وعليه يتطلب هذا المعيار تصنيف البنود غير العادية والإفصاح عنها إلى جانب الإفصاح عن بنود محددة ضمن الربح أو الخسارة عن النشاطات العادية، كما يحدد المعيار كذلك المعالجة المحاسبية للتغيرات في التقديرات المحاسبية والتغيرات في السياسات المحاسبية وتصحيح الأخطاء الجوهرية. (جريدة وحلس، ٢٠٤، ٢٠٥-٢٠٦)

٨ - **المعيار المحاسبي الدولي "٣٩" الأدوات المالية: الاعتراف والقياس:** يحدد هذا المعيار مبادئ الاعتراف والقياس والإفصاح عن الموجودات المالية والمطلوبات المالية للمنشأة بما في ذلك المحاسبة عن عمليات التحوط، ويكمel هذا المعيار أحكام الإفصاح في المعيار الدولي ٣٢ الأدوات المالية الإفصاح والعرض، ويجب على كافة المنشآت (بما في ذلك البنوك والمؤسسات المالية) تطبيق هذا المعيار على جميع الأدوات المالية.

٩ - **المعيار المحاسبي الدولي "٣٢" الأدوات المالية: الإفصاح والعرض:** يقدم هذا المعيار وصفاً للمتطلبات المتعلقة بعرض الأدوات المالية الظاهرة بالميزانية، كما يحدد المعيار المعلومات التي يجب الإفصاح عنها فيما يتعلق بالأدوات المالية سواء كانت ظاهرة بالميزانية أو خارجها، حيث يهدف إلى تدعيم فهم مستخدمي البيانات المالية بأهمية الأدوات المالية سواء كانت ظاهرة بالبيانات المالية أو خارجها بالنسبة للوضع المالي للمنشأة وأدائها وكذلك تدفقاتها النقدية، هذا ويجب تطبيق هذا المعيار عند العرض والإفصاح عن المعلومات الخاصة بكافة أنواع الأدوات المالية، سواء كانت معترف بها أو غير معترف بها.

١٠ - **المعيار المحاسبي الدولي "٣٧" المخصصات، المطلوبات المحتملة، والموجودات المحتملة:** تطبق متطلبات المعيار "٣٧" على الاعتراف بكافة المخصصات والمطلوبات المحتملة والموجودات المحتملة، باستثناء: (ميرزا، وآخرون، ٢٠٠٦، ٢٧٦)

أ. تلك الناتجة عن العقود التنفيذية، باستثناء العقود المقلدة بالالتزامات، ويشير العقد المتنقل بالأعباء إلى العقد الذي تكون فيه التكاليف التي لا يمكن تجنبها لتلبية الالتزامات أكبر من المنافع الاقتصادية المتوقع الحصول عليها بموجب العقد.

ب. تلك التي تغطيها معايير أخرى.

والهدف من هذا المعيار ضمان تطبيق مقاييس الاعتراف وأسس الاعتراف المناسبة على المخصصات والمطلوبات المحتملة والموجودات المحتملة، وأن يتم الإفصاح عن معلومات كافية في إيضاحات البيانات المالية لتمكين المستخدمين من فهم طبيعتها وتوقيتها ومتى تتحقق.

١١ - ٢ المعيار المحاسبي الدولي رقم "١٨" الإيراد: يهدف هذا المعيار إلى تحديد المعالجة المحاسبية للإيرادات المترتبة على أنواع معينة من الأنشطة أو العمليات، ويجب أن يطبق هذا المعيار للمحاسبة على الإيرادات الناشئة من العمليات والأحداث الآتية: (IFRSs, 2004, 888)

أ. بيع السلع، وتأدية الخدمات.

ب. استعمال الغير لموجودات الوحدة الاقتصادية وما ينتج عنها من فوائد، حقوق الامتياز وأرباح الأسهم.

١٢ - ٢ المعيار المحاسبي الدولي رقم "١٦" الممتلكات والتجهيزات والمعدات: يهدف هذا المعيار إلى وصف المعالجة المحاسبية للممتلكات التجهيزات والمعدات. ومن ثم تكوين معلومات واضحة لمستخدمي القوائم المالية حول استثمارات الوحدة الاقتصادية في الممتلكات والتجهيزات ومعدات الوحدة. (IFRSs, 2004, 826)

إذ تتمثل أهم الموضوعات التي يتناولها هذا المعيار في تحديد كل من توقيت الاعتراف ببنود الممتلكات والمصانع والمعدات في القوائم المالية، والقيمة التي تدرج بها في هذه القوائم المالية، وكذلك اندثار تلك الممتلكات، هذا وبعد القياس الأولي للممتلكات والمصانع والمعدات (على أساس التكلفة) فإن القيمة الدفترية تتحدد على أساس قيمته العادلة التي تعكس القيمة العادلة للموجود في تاريخ إعادة التقويم.

١٣ - ٢ المعيار المحاسبي الدولي "١٥" معلومات تعكس أثار تغير الأسعار: يهدف هذا المعيار إلى تشجيع المنشأة على عرض المعلومات التي تعكس آثار التغير في الأسعار. ويعالج هذا المعيار النظام المحاسبي أو السياسات الواجب إتباعها من قبل المنشأة لإعداد البيانات المالية، إلا إذا كانت تلك البيانات معروضة على أساس يعكس أثار تغير الأسعار، ويجب تطبيق هذا المعيار عند إظهار آثار تغيرات الأسعار على المقاييس المستخدمة لتحديد نتائج أعمال المنشأة ومركزها المالي.

١٤ - ٢ المعيار المحاسبي الدولي "٢١" آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية: إن نطاق تطبيق هذا المعيار يتعلق بـ (جريدة وحلس، ٢٠٠٢، ٣٢٦)

١. المحاسبة عن المعاملات بالعملة الأجنبية.

٢. ترجمة القوائم المالية للعمليات الأجنبية والتي يتم تصميمها في القوائم المالية للمنشأة.

ويهدف هذا المعيار إلى بيان المعالجة المحاسبية لآثار تغير أسعار صرف العملات الأجنبية في البيانات المالية، وكذلك ترجمة هذه البيانات إلى عملة واحدة من أجل دمجها في القوائم المالية للمنشأة، فضلاً عن تحديد سعر الصرف الواجب

استخدامه وكيفية الاعتراف بأثر التغيرات في أسعار الصرف في القوائم المالية، ويجب على المنشأة (بما فيها البنوك والمؤسسات المالية المماثلة) تطبيق هذا المعيار في المحاسبة عن العمليات بالعملة الأجنبية. وترجمة البيانات المالية للعمليات الأجنبية المشمولة في القوائم المالية للمنشأة بواسطة التوحيد أو التوحيد النسبي أو بطريقة الملكية.

١٥-٢ المعيار المحاسبي الدولي رقم "٢٣" **تكلفة الاقتراض**: حدد المعيار معالجتين لتكاليف الاقتراض وتم تصنيفها إلى: (حماد، ٢٠٠٤، ٢٥٧)

- المعالجة القياسية: عد تكاليف الاقتراض ضمن مصروفات الفترة التي تخصها.
- المعالجة البديلة المسموح بها: القيام برسملة تكاليف الاقتراض التي يمكن إرجاعها مباشرة إلى حيازة أو إنشاء أو تصنيع الأصل المؤهل للرسملة.

١٦-٢ المعيار المحاسبي الدولي رقم "٤٠" **الممتلكات الاستثمارية**: الهدف من هذا المعيار هو وصف المعالجة المحاسبية للممتلكات الاستثمارية ومتطلبات الإفصاح ذات العلاقة. ويجب تطبيق هذا المعيار عند الاعتراف والقياس والإفصاح للممتلكات الاستثمارية، إذ يتعامل هذا المعيار من بين أشياء أخرى مع القياس للممتلكات الاستثمارية في البيانات المالية للمستأجر المتحفظ به بحسب عقد إيجار تمويلي، ومع القياس في البيانات للمؤجر للممتلكات الاستثمارية المؤجرة بحسب عقد إيجار تشغيلي. (IFRSs, 2004, 2011)

١٧-٢ المعيار المحاسبي الدولي رقم "٣٦" **انخفاض قيمة الموجودات**: يهدف هذا المعيار إلى بيان الإجراءات التي يجب أن تتبعها الوحدة الاقتصادية لضمان تسجيل قيمة موجوداتها، بما لا يزيد عن مبلغها القابل للاسترداد، وذلك في الحالات التي تزيد فيها القيمة الدفترية للموجود عن القيمة التي يمكن استردادها من خلال استخدام الموجود أو بيعه، ويطلب المعيار أن تقوم الوحدة بالاعتراف بخسارة الانخفاض، كما يحدد كذلك افضليات معينة للموجودات التي انخفضت قيمتها. (IFRSs, 2004, 1376)

١٨-٢ المعيار المحاسبي الدولي رقم "١٧" **عقود الإيجار**: ينطبق على جميع العقود التي تتضمن تحويل أحد طرف العقد الحق في استخدام موجود يملكه الطرف الآخر، هذا ويجب على المنشآت أن تصنف عقد الإيجار إلى:

(IFRSs, 2004, 861)

أ. عقد الإيجار التمويلي في الحالات الآتية:

- إذا غطت العقد على تحويل ملكية الموجود إلى المستأجر في نهاية فترة العقد.
- إذا تضمن العقد حقاً اختيارياً للمستأجر لشراء الموجود بسعر يتوقع أقل بدرجة جوهرية من القيمة المعادلة للموجود في تاريخ ممارسة الحق.

## المبحث الثالث

٣-١ مجالات تطوير القياس للنظام المحاسبي الموحد المطبق في المصادر العراقية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية: قدمته تعريف متعددة لعملية القياس المحاسبي، ولكن من أهم هذه التعريفات تحديداً هو التعريف الذي قدمته الجمعية المحاسبية الأمريكية AAA، الذي نص على أن القياس المحاسبي يمثل "في قرن الأعداد باحداث المنشأة الماضية والجارية والمستقبلية، وذلك بناء على ملاحظات ماضية أو جارية وبموجب قواعد محددة" (مطر، ٢٠٠٤، ١١٥)، وفي إطار تفعيل دور المعايير المحاسبة الدولية لارتقاء بالقياس للنظام المحاسبي الموحد المطبق في المصادر العراقية. وفقاً للمتطلبات الأساسية لهذه المعايير - يمكن لنا أن نقدم ما يأتي:

- ١-١-١ النظم المحاسبي الموحد المصرفي ومتطلبات المعيار المحاسبي الدولي ٣٩  
**الأدوات المالية: الاعتراف والقياس:** من خلال ما تقدم من أساسيات هذا المعيار وما جاء في النظام بخصوص الأدوات المالية يتبين لنا ما يأتي:
  - ١ إن النظام لم يأخذ بعدد من الأساسيات التي جاء بها هذا المعيار منها المشتق المالي، وأنواع علاقات التحوط من تحوط القيمة العادلة، تحوط التدفق النقدي، تحوط لصافي استثمار في وحدة أجنبية.
  ٢. ضمن المعالجات المحاسبية للموجودات والمطلوبات النقدية فإن النظام لم يأخذ بنظر الاعتبار إعادة قياس الموجودات المالية بالقيمة العادلة بعد الاعتراف الأولى، وأيضاً إعادة قياس المطلوبات والمشتقات المالية المحافظ عليها للمتأخرة بالقيمة العادلة.
  - ٣ أوجب المعيار المحاسبي الدولي على ضرورة تخفيض قيمة الموجود المالي، إذا كانت القيمة المثبتة للموجود أكبر من القيمة التقديرية القابلة للاسترداد، وأوصى على إعادة تقييم الموجودات المالية في تاريخ الميزانية، وهذا الإجراء بعيد عن متطلبات النظام المحاسبي الموحد بهذا الخصوص.

٢ - ١ - ٣ النظام المحاسبي الموحد المصرفي ومتطلبات المعيار المحاسبي الدولي ٣٧ المخصصات، الالتزامات المحتملة والموجودات المحتملة: تحل المخصصات والالتزامات المحتملة والموجودات المحتملة أهمية كبيرة في النشاط المصرفي، ومن خلال استقراء ما قدمه المعيار من أساسيات وما أوجبه النظام يمكن لنا أن نقدم ما يأتي:

١. أفرد النظام المحاسبي الموحد المصرفي حساب (٢٢) التخصيصات والذي يعبر عن "الأعباء التي يصعب تحديده بالغها على وجه الدقة والتي يجب أن تتحملها نتائج أعمال السنة المختصة" وقد حل النظام هذا الحساب إلى:

أ. مخصص الاندثار (٢٢١).

ب. مخصص الديون المشكوك في تحصيلها (٢٢٢).

ت. مخصص خدمة تعويض خدمة المنتسبين (٢٢٣).

ث. مخصص الضرائب (٢٢٤).

ج. تخصيصات متعددة (٢٣٥).

٢. لم يأخذ النظام بإعادة الهيكلة التي جاء بها المعيار المحاسبي الدولي.  
٣. يفتقر دليل النظام إلى حسابات تأخذ على عاتقها معالجة الموجودات والمطلوبات المحتملة.

٣ - ١ - ٣ النظام المحاسبي الموحد المصرفي ومتطلبات المعيار المحاسبي الدولي ١٨ الإيراد: حدد المعيار الدولي ١٨ المعالجات المحاسبية للإيرادات التي تمثل الدخل الناتج عن الأنشطة العادي للوحدة الاقتصادية، ومن خلال متابعة معالجات المعيار وما جاء في النظام بهذا الخصوص يمكن لنا أن نستعرض ما يأتي:

١. خصص النظام حساب "٤" الإيرادات ليعبر عن إجمالي الإيرادات التي يحصل عليها المصرف من خلال نشاطه العادي، فضلاً عن الإيرادات العرضية التي يحصل عليها من الجهات الأخرى سواء أكانت لها علاقة بنشاطه أم لم تكن. وقد حل النظام الحساب المشار إليه إلى الحسابات ٤٣ إيراد النشاط الخدمي، ٤٤ إيرادات العمليات المصرفية، ٤٦ إيرادات الاستثمار، ٤٨ إيرادات التحويلية، ٤٩ الإيرادات الأخرى.

٢. بوجه عام لا خلاف وإلى حدٍ كبير بين النظام المحاسبي الموحد المصرفي والمعيار المحاسبي الدولي بخصوص تحديد توقيت الاعتراف بالإيرادات.

٣. أكد المعيار المحاسبي الدولي أنه إذا تم تأجيل استلام النقدية أو النقدية المعادلة فإن القيمة العادلة المقابلة تكون أقل من قيمته الاسمية المحددة،

- ويعامل الفرق بين القيمة الاسمية والقيمة العادلة بوصفه إيراد فوائد، في حين أن النظام لم يأخذ بهذه المعالجة.
٤. أشار المعيار المحاسبي الدولي أنه في حالة احتفاظ الوحدة الاقتصادية بجزء غير مهم من العملية، فإن عملية البيع تعد متحققة ومكتسبة، الأمر الذي يتربّط عليه الاعتراف بالإيراد، ولكن من الملاحظ أن النظام لا يشير إلى هذه المعالجة.
٥. أوصى المعيار المحاسبي الدولي بخصوص العمليات التي تتضمن تأدية الخدمات أنه إذا لم تتمكن الوحدة الاقتصادية وبطريقة موثوقة بها من تقدير نتائج إحدى العمليات فإن مقدار الإيراد الذي يعترف به يجب أن يكون في حدود المصاروفات المحققة القابلة للاسترداد، وهذا الإجراء لم يأخذ به النظام.
٦. أكد المعيار أنه يتعين على الوحدة الاقتصادية الاعتراف بالأتعاب بوصفها إيراداً عند تقديم العمل الجوهرى، وهذا يتوافق مع توجهات النظام.
٧. فيما يتعلق بالاعتراف بأرباح الأسهم نجد أنه لا خلاف بين المعيار والنظام، من حيث أن إيراد الاستثمار يعد متحققاً عند الإعلان عن التوزيعات من قبل الشركة المصدرة للأسمهم.
- ٣ - ٤ - النظم المحاسبي الموحد المصرفي ومتطلبات المعيار المحاسبي الدولي ١٦ للممتلكات والتجهيزات والمعدات: قدمت لجنة معايير المحاسبة الدولية المعيار ١٦ بهدف وصف المعالجات المحاسبية للممتلكات والتجهيزات والمعدات، ومن خلال متابعة أساسيات المعيار مع ما ورد في النظام المحاسبي الموحد المصرفي بهذا الشأن يمكن أن نقدم التصورات الآتية:
١. استخدم النظام المفهوم التقليدي (الموجودات الثابتة) للتعبير عن الموجودات الثابتة الملموسة، في حين دأبت الأدبيات المحاسبية الحديثة على استخدام مصطلح الممتلكات والمصانع والمعدات بدلاً عن هذا المصطلح. وهذا ما أخذ به المعيار الدولي "١٦".
  ٢. قدم النظام ضمن إطار دليله الحسابيين الرئيسيين (١١ و ١٢)، ليشير الأول إلى الموجودات الثابتة قيد الاستخدام الفعلى والثاني إلى الموجودات الثابتة التي لم تكتمل بعد، ولم تتهيأ للاستخدام الفعلى (مشروعات تحت التنفيذ)، وبناءً على ذلك فقد ميز النظام بين الموجودات الثابتة المستغلة والموجودات الثابتة قيد الاستغلال، ومن ثم أخذ في معالجة اقتداء الموجودات الثابتة على مرحلتين. وهذا ما لم يأخذ به المعيار الدولي "١٦" من حيث أن عملية الاقتداء في المعيار تتم من خلال مرحلة واحدة. وعليه نعتقد أن ماجاء به المعيار ينسجم مع أدبيات المحاسبة المالية أكثر.

مما قدمه النظام، إذ تشير أدبيات المحاسبة المالية إلى أن المصروفات التي تتحملها المنشأة في سبيل الحصول على الموجود الثابت والاستفادة من خدماته يجب عدّها مصروفات رأسمالية تقييد مباشرة في حساب الموجود.

٣. لم يأخذ النظام المحاسبي الموحد المصري بفكرة إعادة تقييم الموجودات الثابتة المنثرة دفتريا وفقاً لمفهوم القيمة العادلة الذي جاء به المعيار المحاسبي الدولي "١٦"، وما يتبع ذلك من احتساب الاندثار وفقاً لقيمة العادلة بعد إعادة التقييم، واحتساب مكاسب وخسائر إعادة التقييم وإثباتها في السجلات المحاسبية.

٤. ألزم النظام طريقة القسط الثابت في احتساب اندثار الموجودات الثابتة، في حين أن المعيار المحاسبي الدولي "١٦" سمح باستخدام طريقة الاندثار المناسبة لظروف المنشأة على أن تفصح الوحدة الاقتصادية عن آثار التغيير ضمن قوائمها المالية الختامية في حالة التغيير.

٥-١-٣ النظام المحاسبي الموحد المصرفي ومتطلبات المعيار المحاسبي الدولي "٢١" آثار التغيير في أسعار صرف العملات الأجنبية: يهدف المعيار "٢١" المحاسبة عن المعاملات بالعملة الأجنبية، وترجمة القوائم المالية للعمليات الأجنبية والتي يتم تضمينها في القوائم المالية للمنشأة. ومن خلال ما تم استعراضه من أساسيات هذا المعيار والتمعن في دليل النظام، يتبيّن لنا أن النظام قد أفرد لمعالجة آثار التغيير في الأسعار كل من الحسابات:

٠ ٣٤٤ فروقات تقييم العملات الأجنبية.

٠ ٣٤٥٢ مخاطر تقلبات أسعار الصرف.

٠ ٢٢٥٢ مخصص تقلبات أسعار الصرف.

وعليه نرى أن توجهات النظام في معالجاته المحاسبية لهذا الموضوع لا تلبي متطلبات المعيار في الكثير من جوانبه الأساسية. إذ نعتقد أن المعيار قد قدم معالجات جادة لمواجهة آثار التغيير في أسعار صرف العملات الأجنبية، الأمر الذي يتطلب ضرورة أن يواكب النظام تلك المعالجات ولاسيما في ظل الوتيرة المتزايدة للتجارة الدولية التي تسود الاقتصاد العالمي في الوقت الحاضر.

٤-١-٦ النظام المحاسبي الموحد المصرفي ومتطلبات المعيار المحاسبي الدولي "٤" المحاسبة عن الممتلكات الاستثمارية: يقدم المعيار المحاسبي (٤) وصفاً للممتلكات الاستثمارية على أنها أرض أو مبني أو جزء من مبني أو كليهما المحتفظ بها من قبل المالك أو المستأجر بموجب عقد إيجار تمويلي، لاكتساب إيراد إيجاري، أو للاستفادة من ارتفاع قيمتها الرأسمالية أو كليهما.

- ومن خلال ما تم استعراضه من أساسيات المعيار ولاحظة ما وردت في النظام المحاسبي الموحد من معالجات محاسبية للممتلكات والاستثمارية يتبين لنا ما يأتي :
١. خصص النظام الحساب رقم (١٥) الاستثمارات ليشمل حركة الاستثمارات في المصادر.
  ٢. حل النظام الحساب ١٥ إلى الحسابات الآتية :
    - ١٥١ ويعبر عن الاستثمارات العقارية - أراضي استثمار، مباني استثمار.
    - ١٥٢ ويعبر عن استثمارات مالية طويلة الأجل وبحسب القطاعات المختلفة والعالم الخارجي.
    - ١٥٣ ويعبر عن استثمارات مالية قصيرة الأجل وبحسب القطاعات المختلفة والعالم الخارجي.
  ٣. أفرد النظام ضمن الحساب الرئيس ٤٦ إيرادات الاستثمار الحساب ٤٦ إيرادات الاستثمارات العقارية.
  ٤. إن المعالجات المحاسبية المقدمة من قبل المعيار بخصوص القياس الأحق للاعتراف المبدئي للممتلكات الاستثمارية في وجوب اختيار إما نموذج القيمة العادلة أو نموذج التكلفة بوصفه سياسة محاسبية للوحدة الاقتصادية، على أن تطبق تلك السياسة على جميع الممتلكات الاستثمارية، بعيدة عن السياسات المحاسبية المتتبعة في النظام، وكذلك لا يشير النظام إلى الضوابط التي أوردها المعيار بخصوص حالات التحول من وإلى الممتلكات الاستثمارية والاستبعادات.
  - ٥-٣ - ٧ - النظم المحاسبي الموحد المصرفي ومتطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم "٣٦" "انخفاض قيمة الموجودات": قدمت لجنة معايير المحاسبة الدولية المعيار ٣٦ لبيان الإجراءات التي يجب أن تتبعها الوحدة الاقتصادية لضمان تسجيل قيمة موجوداتها بما لا يزيد عن مبلغها القابل للاسترداد، وذلك في الحالات التي تزيد فيها القيمة الدفترية للموجود عن القيمة التي يمكن استردادها من خلال استخدام الموجود أو بيعه. ومن ثم يتطلب أن تقوم الوحدة بالاعتراف بخسارة الانخفاض. وعليه ومن خلال ما تم استعراضه من أساسيات المعيار المحاسبي الدولي المشار إليه، وما وردت من معالجات محاسبية للموجودات في النظام المحاسبي الموحد المصرفي، تبين لنا أن النظام بعيد كل البعد عن متطلبات هذا المعيار، فالمعيار يشكل حالة متقدمة في مواجهة انخفاض قيمة الموجودات التي يقتضي من النظام ضرورة مواكبتها.
  - ٦-١ - ٨ - النظم المحاسبي الموحد المصرفي ومتطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم "٢٣" "تكلفة الاقتراض": قدم المعيار المحاسبي الدولي ٢٣ وصفاً للمعالجات المحاسبية لتكلفة الاقتراض، ومن خلال ما تم استعراضه من أساسيات

المعيار، وما جاء به النظام المحاسبي الموحد المصرفي يمكن لنا أن نقدم ما

يأتي:

١. أفرد النظام وفي إطار دليله حساب "٣٤" مصروفات العملات المصرفية، محلاً هذا الحساب إلى عدد من الحسابات الفرعية منها حساب "٣٤٢" الفوائد المصرفية المدفوعة، وقد نص النظام على أن هذا الحساب يشمل الفوائد التي يدفعها المصرف مقابل استلام أموال الغير، كفوائد حسابات التوفير وفوائد الودائع الثابتة، وفوائد الاقتراض الداخلي، وفوائد الحسابات الخارجية، المكشوفة والحسابات الجارية الدائنة، وفوائد الودائع بالعملات الأجنبية، وفوائد القروض والتسهيلات الخارجية، وفوائد استعمالات حقوق السحب الخاص.

٢. إشارة إلى الفقرة السابقة فإن الحساب "٣٤" لا يشير إلى معالجات محاسبية لتكليف الاقتراض المرتبطة بعملية اقتناء أو إنشاء الموجودات الثابتة (الممتلكات والمصانع والمعدات). وعليه فقد أخذ النظام بوجهة النظر التي تعد هذه الفوائد مصروفًا ايراديًا، متجاهلاً السياسات المحاسبية لتكلفة الاقتراض المرتبط بالحصول على موجود مؤهل، وعليه من المفيد أن يساير النظام متطلبات هذا المعيار، ومن ثم الارتفاع نحو التشريعات المهنية المحاسبية، وعلى وجه الخصوص المعيار الدولي المذكور آنفاً التي استقرت على رسملة تكاليف الفوائد المرتبطة بالحصول على الموجودات الثابتة والتوقف عن عملية رسملة تكاليف الفوائد بمجرد أن يصبح الموجود معداً للاستخدام.

٣ - ٩ - ١ - ٩ النظام المحاسبي الموحد المصرفي ومتطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم "١٧" عقود الإيجار: قدم لنا المعيار "١٧" السياسات والافتراضات المحاسبية المناسبة للمستأجرين والمؤجرين لتطبيقها فيما يتعلق بعقود الإيجار التشغيلي والتمويلي، من خلال متابعة سياسات القياس في النظام المحاسبي الموحد المصرفي، وبهذا الشأن يمكن لنا أن نقدم الملاحظات الآتية:

١. خصص النظام حساب (٣٣٥) استئجار الموجودات الثابتة ضمن المستلزمات الخدمية ليعبر عن المبالغ المصروفة للغير لقاء استئجار الموجودات الثابتة المملوكة للغير المستخدمة لأغراض نشاط المصرف، وقد حل على المستوى الرابع إلى أربعة حسابات.

٢. خصص النظام حساب (٤٣٨) إيجار الموجودات الثابتة ضمن إيرادات النشاط الخدمي ليعبر عن الإيرادات التي يحصل عليها المصرف مقابل تأجيرها للموجودات الثابتة للغير.

وهكذا يتبين لنا أن النظام وفي معرض معالجاته المحاسبية لعقود التأجير قد تبني مدخل الإيجار التشغيلي، من دون الأخذ بأية معالجات محاسبية بخصوص الإيجار التمويلي، وعليه فإن النظام بهذه المعالجات بعيد عن أسس تصنيف عقود الإيجار بين

الإيجار التمويلي والإيجار التشغيلي، كما تم الإشارة إليه سابقاً من أسس التصنيف في المعيار المحاسبي الدولي "١٧".

**٣ - ٢ مجالات تطوير الإفصاح للنظام المحاسبي الموحد المطبق في المصادر العراقية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية:** يعد مبدأ الإفصاح من المبادئ المحاسبية المهمة الواجب مراعاتها عند إعداد التقارير المالية، ويستند هذا المبدأ إلى حقيقة أساسية، وهي وجوب بيان الحقائق كما هي ومن دون تحيز، ولا يقتصر الإفصاح على المضمون من المعلومات، وإنما يتعداه إلى طرائق عرض هذه المعلومات في التقارير (حضر، ٢٠٠٦، ١٢٩). وللمعلومات المحاسبية دور مهم في ترشيد المستثمرين كجهة من الجهات المستفيدة من هذه المعلومات في اتخاذ القرارات المرتبطة بتوسيع الاستثمار الحالي، فضلاً عن توجيه الاستثمار إلى مجالات أخرى جديدة، وكذلك إشباع حاجات مستخدمي القوائم المالية من البيانات والمعلومات المحاسبية، وكل ذلك يعتمد على مدى ملاءمة هذه المعلومات وتأثيرها على سلوك المستثمر، وفي إطار تفعيل دور المعايير المحاسبة الدولية لارتفاعه بالإفصاح للنظام المحاسبي الموحد المطبق في المصادر العراقية. وفقاً للمتطلبات الأساسية لهذه المعايير - يمكن لنا أن نستعرض ما يأتي:

**١ - ٢ - ٣ النظم المحاسبي الموحد المصرفي ومتطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٠ "الإفصاح في البيانات المالية للبنوك والمؤسسات المالية المماثلة":** يحتاج مستخدمو البيانات المالية الخاصة بالمصارف إلى معلومات ملائمة موثوقة وقابلة للمقارنة، وذلك لمساعدتهم في تقييم أداء المصرف ومركزه المالي، فضلاً عن مساعدتهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية. ومن هنا يهدف هذا المعيار إلى تحديد السياسات المحاسبية ومتطلبات الإفصاح المناسبة للمصارف والمؤسسات المالية المماثلة. هذا ومن خلال متابعة ما جاء في المعيار ومتطلبات الإفصاح في النظام يمكن لنا أن نقدم ما يأتي:

١. ركز المعيار في إطار مساعدة مستخدمي البيانات المالية على فهم الأسس التي استخدمت في إعداد القوائم المالية للمصرف على ضرورة الإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة، ولكن من خلال متابعة النظام يتبين عدم اهتمامه بالإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة حول معالجة البنود السابقة.
٢. أكد المعيار على إعداد المصادر لقائمة الدخل، وأن يتم تبويب الإيرادات والمصروفات في مجموعات بحسب طبيعتها، كما حدد متطلبات أساسية لهذا الغرض، ولكن من خلال متابعة متطلبات النظام في عرض نتيجة نشاط المصرف يتبين لنا ما يأتي:

- أ. استخدام وصف حساب الأرباح والخسائر والتوزيع لتحديد نتيجة نشاط المصرف، على الرغم من أن أسلوب العرض تحت هذا المسمى هو أسلوب قائمة وليس حساب.
- ب. التمييز بين إيرادات ومصروفات النشاط الجاري وإيرادات ومصروفات أخرى (التحويلية).
- ت. تحديد نتيجة النشاط على مرحلتين، مرحلة فائض (عجز) العمليات الجارية، ومرحلة فائض (عجز) موزع.
- ث. استخدام الكشوفات التحليلية التفصيلية المتنوعة لعناصر حساب الأرباح والخسائر والتوزيع.
٣. يلزم المعيار المصارف على إعداد قائمة المركز المالي، وأن يتم تبويب الموجودات والمطلوبات بها بحسب طبيعتها كما يجب ترتيبها بالقائمة بحسب سيولتها، وقد يتوافق ذلك بصفة عامة مع تاريخ استحقاقها كما وقد حدد متطلبات أساسية لهذا الغرض، ولكن من خلال متابعة متطلبات النظام في عرض المركز المالي للمصرف يتبين لنا ما يأتي:
- أ. يعرض النظام أنموذجاً للميزانية العمومية التي يجب على المصرف إعدادها معتمداً على تبويب الموجودات من حيث درجة سيولتها، وتبويب المطلوبات من حيث المطلوبات المتداولة والمطلوبات الثابتة.
- ب. استخدام الكشوفات التحليلية المتنوعة لعناصر الميزانية العمومية.
- ت. عدم الاهتمام بالإفصاح عن القيمة العادلة للمجموعات الأربع المشار إليها سابقاً.
٤. يلزم المعيار المصارف الإفصاح عن طبيعة ومتى التزادات بمنحة تسهيلات ائتمانية غير قابلة للإلغاء بارادة المصرف من دون التعرض لمخاطر تحمل جراءات أو مصروفات كبيرة، وطبيعة ومتى المطلوبات المحتملة والتزادات الناتجة عن بنود خارج الميزانية. في حين أن النظام لا يتطرق إلى مثل هذه الإفصاحات المهمة.
٥. يؤكّد المعيار على وجوب قيام المصرف بالإفصاح التحليلي عن تاريخ استحقاق الموجودات والمطلوبات، إذ تقسم كل منها إلى مجموعات بناء على الفترة المتبقية من تاريخ الميزانية وحتى تاريخ الاستحقاق. ويمكن ملاحظة مثل هذا الإجراء في النظام من خلال الكشوفات التحليلية التفصيلية المرفقة ذات العلاقة باستحقاقات الموجودات والمطلوبات.
٦. يلزم المعيار المصارف بالإفصاح عن تركيز الموجودات والمطلوبات والبنود خارج الميزانية طبقاً لتوزيعها الجغرافي أو نوعية الزبائن أو قطاعات النشاط

وغيرها من تركيز المخاطر، ويمكن ملاحظة مثل هذا التوجه في النظام من خلال الكشوفات التحليلية المرفقة بالميزانية العمومية.

٧. من المبادئ التي اعتمدتها النظم المحاسبي الموحد المصرفي استخدام الحسابات المتناسبة ضمن حسابات الميزانية، لغرض الرقابة والضبط الداخلي، وأعطي الرقم (١٩) للحسابات المتناسبة المدينة والرقم (٢٩) للحسابات المتناسبة الدائنة.

٢ - ٢ - ٣ النظام المحاسبي الموحد المصرفي ومتطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم ٧ "بيانات التدفق النقدي": يلزم المعيار المحاسبي الدولي (٧) بيانات التدفق النقدي المنشآت بما فيها المصارف والمؤسسات المالية المماثلة بتقديم معلومات عن التغيرات الفعلية في النقدية وما يعادلها، وذلك بإعداد قائمة للتدفقات النقدية مع تقسيم التدفقات النقدية خلال الفترة إلى التدفقات من النشاطات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية. ويوجب المعيار الوحدات الاقتصادية إعداد وعرض هذه القائمة بوصفها جزءاً أساسياً من قوائمها المالية لكل فترة من الفترات التي تقوم المنشأة بإعداد بيانات مالية عنها، ومن هنا تبرز أهمية أن يراجع النظام المحاسبي الموحد المصرفي وفي إطار متطلبات الإفصاح، بحيث تشمل القوائم المالية للنظام بيانات التدفق النقدي، وبما يضمن تقديم معلومات مفيدة وذات فائدة للمستخدمين من أجل التنبؤ وتقديم التدفقات النقدية من حيث المبلغ والتوقيت ونسبة عدم التأكيد.

٣ - ٢ - ٣ النظام المحاسبي الموحد المصرفي ومتطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم ٤ "الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة": يشير المعيار (٤) إلى التأكيد من أن القوائم المالية للوحدة الاقتصادية تحتوي على الإفصاحات الضرورية بوجود علاقة مع الأطراف ذات العلاقة، ويحتمل هذا موضوع أهمية كبرى عند عرض المعلومات المحاسبية للمصارف في دولة تسمح بإجراء تلك المعاملات، ومن خلال متابعة متطلبات الإفصاح في النظام نجد عدم اهتمام النظام بهذا الموضوع الذي كما أسلفنا يحتل أهمية بارزة في النشاط المصرفي نظراً لما تقدمه هذه الإفصاحات من خدمة لمستخدمي القوائم المالية لأغراض اتخاذ القرارات الرشيدة.

٤ - ٢ - ٣ النظام المحاسبي الموحد المصرفي ومتطلبات المعيار المحاسبي الدولي "١٠" "الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية": يقدم المعيار المحاسبي الدولي (١٠) وصفاً لحالات ما يجب على الوحدة الاقتصادية أن تقوم به من تعديل قوائمها المالية للأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية، الإفصاحات التي يجب على الوحدة الاقتصادية إعطاؤها عن تاريخ المصادقة على قوائمها المالية المصدرة وعن الأحداث بعد تاريخ الميزانية العمومية، ويحتمل هذا المعيار أهمية استثنائية، من خلال ما تتحققه من خاصية الملائمة في

المعلومات المحاسبية (التزامن) التي يجب على المنشأة مراعاتها عند توفير المعلومات المحاسبية من خلال القوائم المالية الختامية، والمصارف بحكم كونها منشآت مالية ما يجعلها أن تعطي أهمية استثنائية لهذا المعيار، وهذا من شأنه زيادة تركيز خاصية الملاءمة للمعلومات المحاسبية وبشكل جوهري. ولكن من خلال متابعة متطلبات الإفصاح للنظام لأنجد اهتمامات جادة لأسس ومعالجة الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية.

٢ - ٥ - **النظام المحاسبي الموحد المصرفي ومتطلبات المعيار المحاسبي الدولي "١٤"**  
تقديم التقارير حول القطاعات: من خلال ما تم استعراضه من أساسيات المعيار المحاسبي الدولي رقم (١٤) تقديم التقارير حول القطاعات ومتابعة النظام المحاسبي الموحد المصرفي بهذا الخصوص، يتأكد لدينا أن النظام المحاسبي الموحد المصرفي قد اهتم بتبسيط وتحديد العلاقات المالية بحسب القطاعات الحكومية والاشتراكية الإنتاجي... الخ، من دون الاهتمام بإعداد تقارير قطاعية تتلاءم ومتطلبات المعيار الدولي في نطاق المؤسسة المصرفية.

٢ - ٦ - **النظام المحاسبي الموحد المصرفي ومتطلبات المعيار المحاسبي الدولي "٣٤"**  
**التقارير المالية المرحلية:** استوجب المعيار المحاسبي الدولي رقم "٣٤" التقارير المالية المرحلية للمنشآت المالية تقديم تقارير مالية مرحلية تفيد في اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة، ومن خلال الاطلاع على النظام المحاسبي الموحد المصرفي المطبق في المصارف العراقية، نجد عدم وجود أية توجيهات للنظام لإعداد القوائم المالية المرحلية، الأمر الذي يستدعي ضرورة الأخذ بمتطلبات وشروط للمعيار المحاسبي الدولي المشار إليه آنفاً.

٢ - ٧ - **النظام المحاسبي الموحد المصرفي ومتطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم "٨"**  
**صافي الربح أو الخسارة للفترة، الأخطاء الجوهرية، والتغييرات في السياسات المحاسبية:** قدمت لنا لجنة معايير المحاسبة الدولية المعيار "٨" وفي هذا الإطار نؤكد أن المحاسبين ول فترة طويلة اختلفوا حول مكونات الدخل وما يجب أن تحتويه قائمة الدخل، إذ أفرزت لنا الأدبيات المحاسبية مفهومين لمكونات الدخل المحاسبي وهما مفهوم دخل النشاط الجاري ومفهوم الدخل الشامل. (الحاسي وأخرون، ١٩٩٦، ٧٧)

هذا ولقد استقر الرأي المحاسبي في المعايير الأمريكية وتبعه في ذلك المعايير الدولية كمعالجة أساسية أن يشمل الدخل خلال فترة معينة على جميع الإيرادات والمصروفات باستثناء تعديلات السنوات السابقة والأخطاء التي لم تكتشف في الفترة المالية نفسها التي تخصها، أما فيما يتعلق بالأرباح والخسائر الاستثنائية (غير العادية)

المطلوبات المالية بدرجة يمكن الوثوق بها بسبب عامل الوقت أو التكلفة، فإنه يجب الإفصاح عن تلك الحقيقة مع ضرورة الإفصاح أيضاً عن المعلومات المتعلقة بالخصائص الرئيسية للأداة المالية ذات العلاقة بقيمتها العادلة.

٩ - ٢ - ٣ النظام المحاسبي الموحد المصرفي ومتطلبات الإفصاح للمعيار المحاسبي الدولي رقم "٣٧" المخصصات، المطلوبات المحتملة، والموارد المحتملة يوضح المعيار ٣٧ المحاسبة والإفصاح عن المخصصات، المطلوبات المحتملة والموجودات المحتملة، واستكمالاً لما تم عرضه في (٢ - ١ - ٣) يمكن لنا أن نؤكد أن المعيار أكد على جملة من الإفصاحات المهمة عند الإفصاح عن المخصصات، والمطلوبات المحتملة والموجودات المحتملة، في حين أن الملاحظ عن النظام تجاهله أية افصاحات بخصوص المطلوبات والموجودات المحتملة.

١٠ - ٢ - ٣ النظام المحاسبي الموحد المصرفي ومتطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم "١٥" معلومات تعكس آثار تغير الأسعار: يهدف المعيار ١٥ إلى تشجيع الوحدات الاقتصادية على عرض المعلومات التي تعكس آثار التغير في الأسعار، وأكّد المعيار على وجوب استخدام الطرق الآتية عند إعداد المعلومات التي يتم استخدامها لتعكس آثار تغير الأسعار:

- التكلفة الحالية بدلاً من التكلفة التاريخية.
- طريقة القوة الشرائية أو الجمع بين هاتين الطريقتين.

هذا ومن خلال متابعة دليل النظام ومتطلبات الإفصاح له نجد عدم وجود أي اهتمام يرتقي ومتطلبات المعيار فيما يتعلق بعرض المعلومات التي تعكس آثار الغير في الأسعار.

١١ - ٢ - ٣ النظام المحاسبي الموحد المصرفي ومتطلبات الإفصاح للمعيار المحاسبي الدولي رقم "٢١" آثار التغييرات في أسعار صرف العملات الأجنبية استكمالاً لما تم عرضه في ١ - ٣ - ٥ وفيما يتعلق بمتطلبات الإفصاح التي قدمت من قبل المعيار والذي أكد على ضرورة تضمين القوائم المالية أو القوائم الملحة بالعناصر الآتية:

- أ. مبلغ فروقات الصرف المشمولة في صافي الربح أو الخسارة للفترة.
- ب. صافي فروقات الصرف المصنفة ضمن حقوق الملكية كبند منفصل ومطابقة لمبلغ فروقات الصرف ما بين بداية الفترة ونهايتها.
- ت. سياسة إدارة مخاطر العملات الأجنبية.

و عندما يكون هناك تغيير في تصنيف عملية أجنبية مهمة يجب على المنشأة أن تفصح عن طبيعة التغيير في التصنيف، سبب التغيير، تأثير التغيير في التصنيف على حقوق الملكية، التأثير على صافي الربح أو الخسارة لكل فترة سابقة، وهكذا يمكن لنا

أن نؤكد هنا أيضاً أن النظام وفي إطار متطلبات الإفصاح لا يرتفع إلى متطلبات المعيار المدرجة أعلاه.

١٢ - ٣ - النظم المحاسبي الموحد المصرفي ومتطلبات الإفصاح للمعيار المحاسبي الدولي رقم ١٦ الممتلكات والتجهيزات والمعدات: استكمالاً لما تم استعراضه في ١-٣-٤، ومتتابعة لمتطلبات الإفصاح للمعيار ١٦ فقد قدم المعيار العديد من متطلبات الإفصاح للممتلكات والتجهيزات والمعدات من حيث:

- التسوية بين رصيد أول المدة ورصيد نهاية المدة مبيناً الإضافات والاستبعادات والامتلاك في حالات ضم الأعمال.
- القيمة الدفترية الإجمالية.
- الإنشاء وفيته.
- وجود قيود على الملكية ومبالغها.
- المبالغ المقيدة لشراء الممتلكات والتجهيزات والمعدات.
- السياسات المحاسبية المتعلقة بالتكاليف المقدرة لترميم الموق.
- الموجودات المتوقفة لفترة مؤقتة.
- الموجودات المعدة للبيع.

ومن خلال متتابعة جانب الإفصاح للنظام بخصوص الممتلكات والتجهيزات والمعدات فقد أفرد النظام الكشف ٧ لبيان الموجودات الثابتة مبيناً الاندثار المتراكم لها، وعليه لم يضمن النظام الكثير من متطلبات الإفصاح المقدم من قبل المعيار وعلى سبيل المثال الموجودات المتوقفة لفترة مؤقتة، الموجودات المعدة للبيع، السياسات المحاسبية المتعلقة بالتكاليف المقدرة لترميم الموق.

١٣ - ٢ - ٣ - النظم المحاسبي الموحد المصرفي ومتطلبات الإفصاح للمعيار المحاسبي الدولي رقم "٢٣" تكلفة الاقتراض: يقدم المعيار ٢٣ وصفاً للمعالجة المحاسبية لتكاليف الاقتراض، فقد حدد المعيار متطلبات الإفصاح بما يأتي:

- السياسات المحاسبية المتتبعة لتكاليف الاقتراض.
- مبلغ تكاليف الاقتراض المرسلة خلال الفترة.
- معدل الرسملة المستخدم لتحديد مبلغ تكاليف الاقتراض المؤهلة للرسملة.

وإشارة إلى ما سبق توضيحة في ٣-٨-١ من أن النظام لا يتطرق إلى معالجات محاسبية لتكاليف الاقتراض المرتبطة بعملية افتتاح أو إنشاء الموجودات الثابتة (الممتلكات والمصانع والمعدات)، يمكن لنا أن نؤكد على أن النظام لا يأخذ بالسياسات المشار إليها أعلاه.

١٤ - ٢ - النظم المحاسبي الموحد المصرفي ومتطلبات الإفصاح للمعيار المحاسبي الدولي رقم ١٧ عقود الإيجار: يبين المعيار ١٧ للمستأجرين والمؤجرين

سياسات الاصحاحات المحاسبية المناسبة لتطبيقها فيما يتعلق بعقود الإيجار التشغيلي والتمويلي، واستكمالاً لما تقدم في (٩ - ٣ - ١) وفي إطار متطلبات الإصلاح للمعيار، والتمعن في متطلبات الإصلاح للنظام يتبيّن أن النظم وضمن حساب الأرباح والخسائر والتوزيع يفصح عن استئجار الموجودات الثابتة (إيجار التشغيلي) تحت بند المصاروفات الإدارية وأيضاً في الكشف التحليلي رقم ١٦، وإيجار الموجودات الثابتة (إيجار التشغيلي) تحت بند الإيرادات التحويلية والأخرى والكشف التحليلي رقم ١٨. ولكن كل ذلك لا يرتفع ومتطلبات الإصلاح للمعيار، فضلاً عن عدمأخذ النظام لمتطلبات الإصلاح التمويلي كون أن النظام يفتقر إلى إتباع أسس للتصنيف بين الإيجار التشغيلي والإيجار التمويلي.

## الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

### أولاً- الاستنتاجات

من خلال الدراسة التحليلية التي قدمت يمكن لنا أن نستخلص الاستنتاجات الآتية:

١. يعود تاريخ إصدار وتطبيق النظام المحاسبى الموحد للمؤسسات المالية في العراق وبالصورة التي عليها حالياً إلى سنة ١٩٨٨، وقد أسلهم هذا الواقع في تكوين فجوة تزداد يوماً بعد يوم بين النظام ومتطلبات المعايير المحاسبية الدولية ذات العلاقة مع النشاط المصرفي، بسبب عدم إجراء آلية تعديلات على النظام منذ استحداثه.
٢. يفتقر النظام إلى الكثير من الأساسيات التي تبناها معيار المحاسبة الدولي ٣٩ للأدوات المالية الاعتراف والقياس، ونذكر هنا على سبيل المثال عدم الأخذ بنظر الاعتبار إعادة قياس الموجودات المالية بالقيمة العادلة بعد الاعتراف الأولى، وأيضاً عدم إعادة قياس المطلوبات والمشتقات المالية المحافظ عليها للمتاجرة بالقيمة العادلة، وعدم إعادة تقييم الموجودات المالية في تاريخ الميزانية.
٣. من المواضيع التي تحمل أهمية استثنائية في النشاط المصرفي المخصصات، والموجودات والمطلوبات المحتملة، ولقد أصدرت لجنة معايير المحاسبة الدولية المعيار ٣٧، نظمت من خلاله الإجراءات المحاسبية بهذا الشأن، إلا أن النظام المحاسبى الموحد المصرفي قد خلا من معالجات محاسبية بخصوص القياس والإصلاح للموجودات والمطلوبات المحتملة، كما ولم يتضمن النظام آلية معالجات بخصوص مخصصات إعادة الهيكلة التي أفردت المعيار معالجات بشأنها.
٤. تتوافق سياسة النظام مع متطلبات المعيار المحاسبى الدولي ١٨ الإبراد في الكثير من أساسيات المعيار، إلا أنه تم ترصيد المعالجات الآتية للمعيار والتي لم يأخذ بها النظام:

- إذا تم تأجيل استلام النقدية أو النقدية المعادلة فإن القيمة العادلة المقابلة تكون أقل من قيمتها الاسمية المحددة، ويعامل الفرق بين القيمة الاسمية والقيمة العادلة بوصفها إيراد فوائد.
  - في حالة احتفاظ الوحدة الاقتصادية بجزء غير مهم من العملية فإن عملية البيع تعد متحققة ومكتسبة، الأمر الذي يترتب عليه الاعتراف بالإيراد.
  - فيما يتعلق بالعمليات التي تتضمن تأدية الخدمات أكد المعيار أنه إذا لم تتمكن الوحدة الاقتصادية وبطريقة موثوقة بها من تقدير نتائج إحدى العمليات، فإن مقدار الإيراد الذي يعترف به يجب أن يكون في حدود المصاروفات المحققة القابلة للاسترداد.
٥. تفتقر المعالجات المحاسبية للنظام المحاسبي الموحد المصرفي بخصوص الموجودات الثابتة (الممتلكات والتجهيزات والمعدات) إلى تبني فكرة إعادة تقييم الموجودات الثابتة المنبثرة دفترياً وفقاً لمفهوم القيمة العادلة والذي جاء به المعيار المحاسبي الدولي "١٦" ، وما يتبع ذلك من احتساب الاندثار وفقاً للفترة العادلة، بعد إعادة التقييم، واحتساب مكاسب وخسائر إعادة التقييم وإثباتها في السجلات المحاسبية، كما ويفتقر النظام للكثير من متطلبات الإفصاح المقدم من قبل المعيار المذكور آنفاً.
٦. قدم المعيار المحاسبي الدولي "٢١" آثار التغيير في أسعار صرف العملات الأجنبية معالجات محاسبية جادة لمواجهة آثار التغيير في أسعار صرف العملات الأجنبية، ولكن سياسات النظام بهذا الخصوص لا تلبي متطلبات المعيار في الكثير من جوانبه الأساسية. كما يمكن لنا أن نؤكد أيضاً أن النظام وفي إطار متطلبات هذا الإفصاح لا يرتقي ومتطلبات المعيار آنفاً.
٧. نجد في إطار المعالجات المحاسبية للنظام المحاسبي الموحد المصرفي بخصوص الممتلكات الاستثمارية تجاهل النظام لمعالجات محاسبية مهمة أكد عليها المعيار المحاسبي الدولي "٤" المحاسبة عن الممتلكات الاستثمارية، والمتمثل بالقياس اللاحق للاعتراف المبدئي للممتلكات الاستثمارية وفي وجوب اختيار إما أنموذج القيمة العادلة أو نموذج التكلفة بوصفه سياسة محاسبية للوحدة الاقتصادية - على أن تطبق تلك السياسة على جميع الممتلكات الاستثمارية، وأيضاً الضوابط التي أوردها المعيار بخصوص حالات التحول من وإلى الممتلكات الاستثمارية والاستبعادات.
٨. يعد المعيار الدولي رقم "٣٦" انخفاض قيمة الموجودات حالة متقدمة مقارنة مع النظام، إذ إن النظام بعيد كل البعد عن متطلبات هذا المعيار.
٩. لا يرتقي النظام المحاسبي الموحد المصرفي إلى التشريعات المهنية المحاسبية لتكلفة الاقتراض ومنها المعيار المحاسبي الدولي رقم "٢٣" تكلفة الاقتراض والتي استقرت

- على رسملة تكاليف الفوائد المرتبطة بالحصول على الموجودات الثابتة، والتوقف عن عملية الرسملة بمجرد أن يصبح الموجود معداً للاستخدام.
١. من الملاحظ أن النظام وفي معرض معالجاته المحاسبية لعقود التأجير قد تبني مدخل الإيجار التشغيلي، من دون الأخذ بأية معالجات محاسبية بخصوص الإيجار التمويلي، وبهذا فإن النظام بعيد عن أسس تصنيف عقود الإيجار بين الإيجار التمويلي والإيجار التشغيلي والمطلبات التي قدمها المعيار المحاسبى الدولى رقم "١٧" عقود الإيجار.
  ٢. قدمت لجنة معايير المحاسبة الدولية معياراً محاسبياً حاكماً على المؤسسات المصرافية المعيار المحاسبى الدولى رقم "٣٠" الإفصاح في البيانات المالية للبنوك والمؤسسات المالية المماثلة. في حين أنه يمثل إضافة علمية متميزة في الأدب المحاسبي المعاصر. هذا وقد تم ترصد العديد من النقاط الخلافية بينه وبين متطلبات الإفصاح للنظام المحاسبي الموحد المصرفي، وعلى وجه الخصوص ما يتعلق بمتطلبات إعداد قائمة الدخل ومتطلبات إعداد قائمة المركز المالي، ومتطلبات الإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة في معالجة العديد من البنود التي تطرق إليها المعيار.
  ٣. لم يأخذ النظام المحاسبي الموحد المصرفي بمتطلبات الإفصاح عن بيانات التدفق النقدي التي يمكن أن تقدم من خلال إعداد قائمة للتدفقات النقدية، حيث أن هذه القائمة أصبحت في الوقت الحاضر من القوائم المالية الأساسية.
  ٤. يخلو النظام المحاسبي الموحد المصرفي من متطلبات الإفصاح عن الإطراف ذات العلاقة.
  ٥. عدم اهتمام النظام المحاسبي الموحد المصرفي بالسياسات المحاسبية للإفصاح عن الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية.
  ٦. في إطار خروج النظرية المحاسبية المعاصرة من الإفصاح التقليدي إلى الإفصاح الإعلامي، قدمت لجنة معايير المحاسبة الدولية المعيار المحاسبى الدولى "١٤" تقديم التقارير حول القطاعات. ومن خلال نظره إلى أساسيات المعيار يتتأكد لدينا أن النظام المحاسبي الموحد المصرفي قد اهتم بتبسيط وتحديد العلاقات المالية بحسب القطاعات الحكومي والاشتراكى والإنتاجي... الخ، وإعداد التقارير المالية على مستوى فروع المصرف ولكن من دون الارتفاع ومتطلبات المعيار المحاسبى الدولى "١٤" تقديم التقارير حول القطاعات.
  ٧. تأكيداً على الاستنتاج المذكور آنفاً من خروج النظرية المحاسبية المعاصرة من الإفصاح التقليدي إلى الإفصاح الإعلامي، قدمت لجنة معايير المحاسبة الدولية المعيار المحاسبى الدولى "٣٤" التقارير المالية المرحلية. ومن خلال الاطلاع على

- متطلبات الإفصاح للنظام المحاسبي الموحد المصرفي نجد عدم وجود أية توجهات للنظام لإعداد التقارير المالية المرحلية.
١٧. استقر الرأي المحاسبي في المعايير الأمريكية وتبعه في المعايير الدولية بوصفه معالجة أساسية أن يشتمل الدخل خلال فترة معينة جميع الإيرادات والمصروفات باستثناء تعديلات السنوات السابقة والأخطاء التي لم تكتشف في الفترة المالية نفسها التي تخصها، أما فيما يتعلق بالأرباح والخسائر الاستثنائية (غير العادية) فيجب إظهارها فقرة مستقلة ضمن قائمة الدخل. ولكن متابعة لدليل ومتطلبات النظام المحاسبي الموحد المصرفي نجد:
- عدم وجود أية تبويبات لأنشطة الاستثنائية، وفروقات للتغيرات في التقديرات المحاسبية والتغيرات في السياسات المحاسبية.
  - عدم معالجة تعديلات السنوات السابقة بالأسلوب الذي أشار إليه المعيار.
١٨. من خلال التمعن في متطلبات الإفصاح للنظام نجد استخدامه لكشوفات تفصيلية تحليلية لعناصر تمثل الأدوات المالية، ولكن معظم متطلبات الإفصاح التي قدمها المعيار المحاسبي الدولي "٣٢" الأدوات المالية: الإفصاح والعرض تمثل حالة متقدمة عن توجهات النظام وكما تم الإشارة إليها في (٣-٢-٨).

## ثانياً - التوصيات

- في ضوء الاستنتاجات التي تقترح يمكن لنا أن نقدم التوصيات الآتية، آملين أن تساهم في تطوير النظام المحاسبي الموحد المصرفي في إطار معايير المحاسبة الدولية ذات العلاقة مع النشاط المصرفي
١. في ضوء الاستنتاج ١ أصبح من الضروري إعادة صياغة النظام المحاسبي الموحد المصرفي بعد هذا التاريخ من التطبيق، وفي ضوء المعطيات الاقتصادية المستجدة والمتغيرة، وبالشكل الذي يلائم معايير المحاسبة الدولية - ذات العلاقة - التي لاقت وتلاقى يوماً بعد يوم الرواج على المستويات المحلية والإقليمية والدولية، مستنداً إلى المرونة التي يتسم بها النظام.
  ٢. للارتقاء بالقياس للنظام المحاسبي الموحد المطبق في المصادر العراقية في ضوء معايير المحاسبة الدولية نرى ضرورة ضبط الإجراءات المحاسبية للنظام مع المتطلبات الأساسية لكل من المعايير الدولية: ٣٩ الأدوات المالية الاعتراف والقياس، ٣٧ بخصوص الموجودات والمطلوبات المحتملة، ١٨ الإيراد، ١٦ الممتلكات والتجهيزات والمعدات، ٢١ آثار التغيير في أسعار صرف العملات الأجنبية، ٤ المحاسبة عن الممتلكات الاستثمارية، ٣٦ انخفاض قيمة الموجودات، ٢٣ تكلفة الاقراض، ١٧ عقود الإيجار.

٣. للمزيد من الارتفاع بمتطلبات الإفصاح للنظام المحاسبي الموحد المطبق في المصارف العراقية في إطار المعايير المحاسبة الدولية نرى ضرورة الالتزام بمتطلبات المعايير الدولية: ٣٠ الإفصاح في البيانات المالية للبنوك والمؤسسات المالية المماثلة، ٧ بيانات التدفق النقدي، ٢٤ الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة، ١٠ الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية، ١٤ تقديم التقارير حول القطاعات، ٣٤ التقارير المالية المرحلية، ٨ صافي الربح أو الخسارة للفترة، الأخطاء الجوهرية، ٣٢ الأدوات المالية: الإفصاح والعرض، ٣٧ بخصوص الموجودات والمطلوبات المحتملة، ١٥ معلومات تعكس آثار تغير الأسعار، ٢١ آثار التغيير في أسعار صرف العملات الأجنبية، ١٦ الممتلكات والتجهيزات والمعدات، ٢٣ تكلفة الاقتراض.

#### المراجع

##### أولاً - المراجع باللغة العربية

١. البديرى، حسين جميل، البنوك مدخل اداري ومحاسبي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، ٢٠٠٣.
٢. الجزاوى، إبراهيم محمد علي طاهر، وأخرون، المحاسبة في النشاط المصرفي، بغداد، ط١، ١٩٨٩.
٣. الحاسى، جمعة خليفة، وأخرون، المحاسبة المتوسطة، دار النهضة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٩٦.
٤. الغبان، ثائر صبى محمود والغبان، فائزة إبراهيم محمود، النظم المحاسبية المتخصصة، جامعة بغداد، ٢٠٠٢.
٥. جعفر، عبدالاله نعمة، محاسبة التكاليف في البنوك التجارية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٢.
٦. جربوع، يوسف محمود وحسن، سالم عبدالله، المحاسبة الدولية مع التطبيق العملي لمعايير المحاسبة الدولية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٢.
٧. حماد، طارق عبد العال: موسوعة معايير المحاسبة، شرح معايير المحاسبة الدولية والمقارنة مع المعايير الأمريكية والبريطانية والعربية، منشورات الدار الجامعية، مصر، ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣.
٨. مطر، محمد، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس، العرض، الإفصاح، دار وائل للنشر، ط١، ٢٠٠٤.
٩. ميرزا، عباس علي، وأخرون، المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، المطبع المركزية، عمان، الأردن، ٢٠٠٦.
١٠. حضر، نادية سامي، تقييم الإفصاح في المصارف التجارية العراقية في ضوء معايير الإفصاح الدولية للمعيار رقم ١٠ الخاص بالإفصاح في المصارف العراقية - دراسة تحليلية، مجلة تنمية الرافدين، كلية الادارة والاقتصاد،جامعة الموصل ، ج ٢٨ العدد ٨٢ لسنة ٢٠٠٦

##### ثانياً - المراجع باللغة الأجنبية

- International Financial Reporting Standard (IFRSs) - 2004.